﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِۗ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٤٤﴾ [الأنعام: 144]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

المناسبة بين تقريعهم بالجهل، وعدمِ شهادتهم لوصيّة الله بها

انتقَل من توبيخِهم بعدم عِلْمِهم بذلك، إلى توبيخِهم في نفي شهادتهم ذلك وقتَ توصيةِ اللّه إيَّاهم بذلك؛ لأنَّ مَدرَكَ الأشياءِ المعقولُ والمحسوسُ، فإذا انْتَفَيَا، فكيف يُحكَمُ بتحليلٍ أو بتحريمٍ؟ وكيّفيَّةُ انتفاءِ الشَّهادة منهم واضحةٌ، وكيّفيَّةُ انتفاءِ العِلْمِ بالعَقلِ أنَّ ذلك مُسْتَنِدٌ إلى الوَحي، وكانوا لا يُصَدِّقون بالرُّسلِ، ومع انتفاءِ هذين كانوا يقولون: إنَّ اللّه حرَّم كذا؛ افتراءً عليه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾: الشَّهادَةُ: الحُضورُ والمُعاينةُ، يُقالُ: شَهِدَ الشَّيءَ: إذا حَضَرَهُ وعايَنَهُ، وتُطلَقُ بمعنى الإخبارِ والإعلامِ، يُقالُ: شَهِدَ بالأمرِ: إذا أَخبَرَ به وأعلَمَ غَيرَهُ به. والأشهاد: جمع شَهْد، مثل: صحب وأصحاب. والرّجل شاهد وشهيد، وقد جمعوا شهيدًا على شهداء. ويُقال: فلانة شاهدي[2]، والجمع أشهادٌ وشُهودٌ، وشَهيدٌ، والجمع شُهداءُ. والشَّهدُ: اسمٌ للجمع عند سِيبَوَيه، قال الأخفَش: هو جمع، وأشهَدتهُم عليه، واستَشهَده: سَأَلَهُ الشَّهادة، وفي التَّنزيل: ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ﴾ [البقرة: 282][3]. وعليه فالشَّهادَةُ

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/672.
(2) ابن دريد، جمهرة اللغة: (الشاهد).
(3) ابن سيده، المحكم: 4/672.

إخبارٌ عن علمٍ يَحصُلُ عن طَريقِ الحُضورِ أو الرُّؤيَةِ ونحوِ ذلك. ومِن مَعانيها: العِلمُ، والرُّؤيَةُ، والإدراكُ[1].

2) ﴿وَصَّىٰكُمْ﴾: الوَصِيَّةُ: ما أَوصَيْتَ به، يُقال: أَوصَى يُوصِي إيصاءً، ووَصَّى يُوصي تَوصِيَةً: إذا عَهِدَ إليه. وأَوصَيْتُ إليه بمالٍ: جَعَلْتُهُ له، والوِصايةُ: فِعْلُ الوَصِيِّ. وأصلُ الكلمة يدلُّ على وَصلِ شَيءٍ بشيءٍ، ومنه سُمِّيَتْ وَصِيَّةً؛ لأنَّها وَصلٌ لِما كان في الحَياةِ بعد الموتِ. والجَمعُ: وَصايا[2].

3) ﴿أَظْلَمُ﴾: الظُّلمُ: الجَوْرُ ومُجاوَزَةُ الحدِّ، يُقال: ظَلَمَهُ، يَظْلِمُهُ، ظُلْمًا ومَظْلِمَةً؛ أي: جارَ عليه. وضِدُّه: العَدلُ. وأَصلُه: وَضعُ الشَّيءِ في غَيرِ مَوضِعِهِ، كقولهم: ظَلَمَ الأَرضَ: إذا حَفَرَها في غَيرِ مَوضِعِ حَفرِها. ومِن مَعانيه أيضًا: التَّعَدِّي والحَيفُ[3]، "وكلّ مَن وضع شَيئًا في غير مَوضِعه فقد ظَلَمَ، فكأنّ الظَّالم هو الَّذي يزيلُ الحقّ عَن جِهَته، وَيَأخُذُ ما ليس له، هذا وما أشبهه"[4].

4) ﴿ٱفْتَرَىٰ﴾: الافتراءُ: الكَذِبُ، والجَمعُ: فِرًى. يُقالُ: افتَرَى يَفتَرِي افتِراءً؛ أي: كَذَبَ. وقِيلَ الافتراءُ: الكَذِبُ العَظِيمُ، وقِيلَ: الكذبُ المُتَعَلِّقُ بالأعراض. ويأتي الافتِراءُ بمعنى: البُهتانِ والظُّلم، وأصلُهُ مِنَ الفَرْيِ؛ وهو: القَطْعُ والشَّقُّ، ومِنه الفِراءُ وهو الجِلْدُ؛ لأنَّه يُقطَعُ، وسُمِّيَ الكَذِبُ فِرْيَةً وافتِراءً؛ لأنَّ المُفتَرِي يَقتَطِعُ الكلامَ اِقتِطاعًا مِن تِلقَاءِ نَفسِهِ، ويَقطَعُ وَيُفسِدُ في عِرضِ غَيرِهِ[5].

5) ﴿كَذِبًا﴾: الكَذِبُ: الإخبَارُ بخلاف الواقِعِ، وضِدُّ الكَذِبِ: الصِّدقُ. وَيُطلَقُ الكَذِبُ صفةً للخَبَرِ الّذي بخلاف الواقِعِ، وضِدُّهُ الحقيقةُ. ومِن معاني الكَذِبِ أَيضًا: الجُحودُ والافتِراءُ والزَّيْفُ والخِداعُ والخَطَأُ[6]، وقد قال النّبيّ ﷺ: «لَا كَذِبَ إلّا في ثلاثةٍ، وذَكَرَ الحربَ، والإصلاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وإرْضاءَ الرَّجُلِ أَهْلَهُ»[7].

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النّهاية، والزَّبيديّ، تاج العروس: (شهد).

(2) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزَّبيديّ، تاج العروس: (وصى).

(3) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب، والزَّبيديّ، تاج العروس: (ظلم).

(4) ابن قتيبة الدّينوريّ، غريب الحديث: 1/247.

(5) ابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (فرى).

(6) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والزّبيديّ، تاج العروس: (كذب).

(7) ابن قتيبة الدّينوريّ، غريب الحديث: 2/246. والحديث: أخرجه أبو داود، السنن، الحديث رقم: (4921)، وأحمد في مسنده، الحديث رقم: (27272)، وغيرهما. وأخرجه مسلم بإثر الحديث رقم: (2605) مُدْرَجًا من قول الزهري، وعليه جمهور النقاد من المحدِّثين، وانظر كلام الحافظ، فتح الباري: 5/300، وشرح الحديث: (2692).

6) ﴿لِّيُضِلَّ﴾: الضَّلالُ: الانحِرافُ والمَيلُ عَنِ الطَّريق، يُقالُ: ضَلَّ فُلانٌ يَضِلُّ ضَلالًا: إذا انحَرَفَ وضَاعَ ولم يَهتَدِ إلى الطَّرِيقِ. وأصلُهُ: ضياعُ الشَّيءِ وذَهابُهُ في غير حَقِّه. وقيل: الغَيبوبَة، والخَفاء، والسَّتْر[1]، وتقول: ضللتُ مكاني إذا لم تهتدِ له، وضلّ إذا جار عنِ القصد. وأضلَّ بعيره إذا أفلتَ فذهب[2].

7) ﴿لَا يَهۡدِي﴾: الهُدى: الرَّشادُ والبَيانُ، والدَّلالةُ بلُطفٍ إلى ما يُوصِلُ إلى المَطلوبِ، يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ، وهو لازمٌ ومُتَعَدٍّ. يُقال: هَداه هُدًى وهَدْيًا، وهِدايَةً، وهِدْيَةً. وهَداهُ للدِّين وإلى الدِّين؛ أي: أرشَدَهُ إليه وبَيَّنَهُ له، وعَرَّفَهُ به، وضِدُّه: الضَّلالُ. ومِن معانيه أيضًا: الطّاعَةُ، والوَرَعُ، وطَرِيقُ الحَقِّ، وإخراجُ شيءٍ إلى شيءٍ، والنَّهارُ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

ذِكْرُ جِنْسَيِ الإبِلِ والبَقَرِ مِنَ الأنعام، وما في تحريمها مِنَ الباطل والآثام

ذَكَرَ اللّهُ ﷻ بقيَّةَ الأزواجِ الثَّمانيَةِ بعد أنْ ذَكَرَ أربعةً منها؛ فذَكَرَ هنا ﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ﴾: الذَّكَرَ والأُنثى، ﴿وَمِنَ ٱلۡبَقَرِ ٱثۡنَيۡنِ﴾، كذلك: الذَّكَرَ والأنثى، ثمّ أمَرَ اللّهُ نبيَّه محمَّدًا ﷺ أن يُعيدَ عليهم الحُجَّة نفسَها: قل أيُّها الرَّسول للمُشركين: آللّه حَرَّمَ ما حَرَّمَ منها لذُكُورتِه أم لأُنوثَتِه، أم لاشتمالِ الرَّحِمِ عليه؟ أم كنتم أيُّها المشركون حاضرين - بزعمكم - حين وصَّاكم اللّه بتحريم ما حرَّمتم من هذه الأنعام؟!. ثمَّ أخبرَ تعالى أنَّه لا أحَدَ أشدُّ ظُلمًا مِمَّن كَذَبَ على اللّهِ تعالى؛ ليُضِلَّ النَّاسَ بغيرِ علمٍ، واللّهُ تعالى لا يُوَفِّقُ للحَقِّ القومَ الظَّالِمينَ[4].

(1) ابن دريد، جمهرة اللّغة، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن الأثير، النّهاية، وابن منظور، لسان العرب: (ضلل).
(2) الخليل، العين: (ضلّ).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (هدي).
(4) جماعة من علماء التّفسير، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 147.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ العطفِ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ﴾:

دلالة السّياق على جواز المناظرة العلميّة، والقول بالنّظر والقياس

قوله: ﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ إلى قوله ﴿أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۖ﴾، عطف على ﴿وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِۗ﴾؛ لأنَّه من تمام تفصيلِ عددِ ثمانيةِ أزواجٍ، والقول فيه كالقول في سابقه، والمقصود: إبطالُ تحريم البَحيرة والسَّائبة والحامي، وما في بُطونِ البَحائرِ والسَّوائبِ[1]. قال العلماء: "الآية احتجاج على المشركين في أمر البَحيرة وما ذُكِر معها، وقولهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ﴾ [الأنعام: 139]، فَدَلَّتْ على إثبات المناظرة في العلم؛ لأنّ الله تعالى أَمر نبيَّه ﷺ بأن يُناظِرَهم، ويبيِّنَ لهم فسادَ قولهم. وفيها إثباتُ القول بالنّظر والقياس، وفيها دليلٌ بأنّ القياس إذا ورد عليه النّصُّ بَطَل القول به"[2].

معنى (مِن) في جملة ﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ﴾:

الإبل أغلى ما تملكه العرب، وتُفاخِرُ به غيرها

معنى (مِن) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلۡإِبِلِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ لبيانِ جنسِ الإبل؛ أي: يشمل الجنسين معًا، الذَّكر والأُنثى، والإبل جنس يحوي ذكرًا وأنثى؛ هما النّاقة والبعير، والإبل أغلى ما تملكه العرب، وقد ولعوا بها، وقالوا فيها الأشعار، وتغنَّوا بِحُدائِها وسيْرِها عَنَقًا فسيحًا، ووصفوا جمالَ مشيتها، وتمايل الرّاكب عليها، من ذلك قول القُطامِيِّ في وصف الإبل:

يَمشِينَ رَهْواً فَلا الأعجَازُ خاذِلَةٌ *** ولا الصُّدورُ على الأَعجازِ تَتَّكِلُ[3]

نوع (أل) في ﴿ٱلۡإِبِلِ﴾ و﴿ٱلۡبَقَرِ﴾ و﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ و﴿ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾:

التَّعريف فيها تعريفُ الجنس وبيانُ نوعها، وهي منَ الأنعام الّتي أنعمَ بها اللّهُ على النّاس، قال الحريريّ في "درّة الغوّاص" في معرض

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 7/114.
(3) ابن قتيبة الدّينوريّ، المعاني الكبير في أبيات المعاني: 1/133.

كلامه عنِ الأنعام والنَّعَم: "وقد فرَّقَتْ بَينهمَا العَرَبُ، فَجعلتِ النَّعَمَ اسْمًا للإبِلِ خاصَّة، وللماشية الَّتي فيها الإبل، وقد تذكّر وتؤنّث، وجعلتِ الأَنعَام اسمًا لأنواع المَواشي منَ الإبِلِ والبَقر والغنم، حتَّى أنّ بَعضهم أَدخَلَ فيها الظّباءَ وحُمُرَ الوَحْشِ تعلّقًا بقوله تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: 1][1]، ومن كلٍّ منها ذكر وأنثى. وذِكرُ الذّكورة والأنوثة بعد ذِكْر طرفَي الجنس، مِن شأنه أن يحدِّد أهميَّةَ ذلك في سياق التّناول للحقيقة، محلّ التّنديد والمعالجة.

الإبل والبقر كلاهما جنسٌ أليفٌ، ومنافعُهما لا تحتاج إلى تعريف

الوضع البيانيّ لقوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾:

قوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، إلى آخرها في المَوضعين، اعتراضٌ بعد قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ﴾، وإبطالٌ تحريم ما حَرَّم المشركون أكلَه، ونفيٌ نسبة ذلك التّحريم إلى الله تعالى[2]، قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ إبطالٌ لِمَا حرَّمَتْه الجاهليّة منها في البَحيرة، والسّائبة، والوَصيلة، والحامِ[3].

إبطالُ تحريمِ الجاهليّة، ونفيُ نسبتِه إلى الله تعالى

نُكتة حذفِ فاعل ﴿حَرَّمَ﴾:

حُذف فاعل الفعل ﴿حَرَّمَ﴾ في قوله سبحانه ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾؛ لأنّه معلوم دلَّ عليه سياق الآيات؛ فالضَّمير (الفاعل) عائد إلى اسم الله تعالى في قوله: ﴿كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: 142]، أو في قوله: ﴿وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: 140] الآية[4].

حذف المسنَد إليه الفاعل؛ للإيجاز وللعلم به

نُكتة مجيءِ فعل ﴿ٱشْتَمَلَتْ﴾ دون غيره:

الاشتمالُ: الإحاطَةُ، تَقولُ: اشتَمَلَ عليه الأمرُ؛ أي: أحاطَ به. وأصلُ الشُّمولِ: دَورانُ الشَّيءِ بالشَّيءِ، وأخذُه إيَّاهُ مِن جَوانبِه، مِن

استعمال أدقّ الألفاظ لِمَا يقتضيه السِّياق

(1) القاسم الحريريّ، درّة الغوّاص في أوهام الخواص، ص: 240.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ130.
(3) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/181.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ130.

ذلك قَولُهم: اشتملَ فُلانٌ بالثَّوبِ؛ أي: أدارَهُ على جَسَدِهِ كُلِّهِ، حتَّى لا تَخرُجَ منه يَدُهُ[1].

ويتَّضح ممَّا سبق؛ أنَّ فِعل (اشتمل) أفاد الإحاطةَ والتَّعميمَ، والإدخالَ، والتَّغطيَةَ، والاجتِماعَ؛ ولهذا ناسب مجيئه في الآية الكريمة دون مرادفاته.

معنى ﴿أَمَّا﴾:

(أم) للإضراب الانتقاليّ، و(ما) موصولة أفادت العموم

لفظ ﴿أَمَّا﴾ في قوله: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ استوعب جميع ما يُفترض من سائر الأقسام[2]، فلفظ (أم) عاطفة، عطفت (ما) الموصوليّة بعدها على الأُنثَيَين، فهي في محلّ نصب، فلمّا التقت ميم ساكنة مع ما بعدها وجب الإدغام[3]، وذلك أنّه "يجب إدغام المثلين المتجاورين، أوّلهما إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثل: سكتَّ وسكنّا وعنّي وعليّ، واكتب بالقلم، واستغفر ربّك، وكالآية الّتي نحن بصددها: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾[4].

دلالة الاستفهام في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾:

العِلم بالحلال والحرام مصدره منَ الله تعالى، دون سواه

ازداد التَّهكّم بهم في الآية الكريمة أكثر، عندما قُطِعَ الاستفهام اللَّاحق، عنِ الاستفهام السَّابق بـ﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: 144]، و﴿أَمْ﴾ هنا منقطعة؛ لأنَّ الهمزة للتَّصديق لا للتَّصور، والمعنى: بل أكنتم حضورًا عند ربِّكم حين أمركم بهذا التَّحريم[5]؟!. ووجه التَّهكُّم أنَّ العِلم بالحلال والحرام، لا يكون إلَّا عن طريقِ الرُّسلِ والكتبِ المنزَّلة، أو بسماعٍ مِنَ الله تعالى، وهم لا يؤمنون بالرُّسل، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ

(1) الجوهري، الصَّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (شمِلَ).
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/295.
(3) محيي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/254.
(4) محيي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/256.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/74، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/544.

حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ [الأنعام: 91]، فلم يبقَ إلَّا أنَّهم رأوا اللّه ﷻ، فوصَّاهم بهذا الَّذي يفترون...!(1)، وعليه فإنّ ﴿أَمۡ﴾ المنقطعة للإضراب الانتقاليّ في الآية، تُؤْذِنُ باستفهام مُقدَّر بعدها؛ وهو استفهام إنكاريّ تقريريّ بقرينة السِّياق(2).

دلالة التَّخصيص في قوله: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾:

استعمال الإنكار للتَّهكُّم بادّعائهم الأباطيل

لقد خَصَّ بالإنكارِ حالةَ المشاهَدَة تهكُّمًا بهم؛ لأنَّهم كانوا يُكَذِّبونَ الرَّسولَ ﷺ، فَحالُهم حالُ مَن يضع نفسه مَوضِع مَن يحضر حضرة اللّه تعالى؛ لسماع أوامره، أو لأنَّ ذلك لمّا لم يكن مِن شرع إبراهيم ولا إسماعيل ﷺ، ولم يأتِ به رسولٌ منَ اللّه، ولم يدّعوه، فلم يبقَ إلَّا أن يدّعوا أنّ اللّه خاطبهم به مباشرة(3)!

معنى ﴿إِذۡ﴾، في جملة ﴿إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾:

مَن اعتدى فَحَرَّم مالم يأْذَنْ به الله، فقد خالَفَ مأمورَ الله وهُداه

﴿إِذۡ﴾ ظرفٌ لمَا مضى منَ الزَّمان، العامل فيه قوله: ﴿شُهَدَآءَ﴾ السَّابقة، كأنَّه قيل: شهداء وقت وصيّتكم بهذا، وهو مَلْمَحٌ افتراضيٌّ يكتمل به السّؤال التَّهكُّميُّ في قوله: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾، وقد احتوى السّياق (الهمزة)؛ للإنكار والتّوبيخ، و﴿أَمۡ﴾ المنقطعة، و(بل) للإضراب. ومعنى: ﴿إِذۡ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَاۚ﴾: "حين وصَّاكم بهذا التّرحيم، إذ أنتم لا تؤمنون بنبيٍّ، فلا طريقَ لكم حسبما يقود إليه مذهبُكم، إلى معرفة أمثالِ ذلك، إلّا المشاهدةُ والسّماعُ؛ وفيه من تركيك عقولِهم والتّهكُّمِ بهم ما لا يَخفى"(4).

نكتة التّعبير بالمضيّ في ﴿وَصَّىٰكُمۡ﴾:

أُطلِقَ الإيصاءُ على ما أَمَرَ اللّهُ به بصيغة الماضي؛ لأنَّ النَّاسَ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 9/104.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/74، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/193.

لم يُشاهِدوا اللّهَ حين فِعْلِهم ما يأمُرُهم به، فكان أمرُ اللّهِ مُؤكَّدًا، فعَبَّرَ عنه بالإيصاءِ؛ تنبيهًا لهم على الاحترازِ مِنَ التَّفويت في أوامِرِ اللّه[1]، فاللّه تعالى لم يحرّم من كلّ ذلك شيئًا، وإنّما جعله كلّه حلالًا للنّاس؛ لينتفعوا به. ويسألُهم اللّه تعالى إن كانوا حاضرين ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ حين أوصاهم اللّه بما ابتدعوه من تحريم وتحليل؟ وهو تهكُّمٌ عليهم[2]. وورود الفعل الماضي منسجمٌ مع افتراض وقوع الأمر الّذي يشنِّعه عليهم، حين وقع التّحريم والتّحليل بلا رجوع إلى أوامر اللّه، ولكنّ ذلك لم يقع لأنّه مجرّد تصوُّرٍ افتراضيّ، يقتضيه منطق الحوار، ومنهج المناظرة، بقصد التّبكيت والمجادلة والإقناع.

من مقاصد القرآن التّنبيه على ضرورة الالتزام بأوامر الله تعالى

فائدة الإظهار بعد الإضمار، في قوله تعالى: ﴿إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾:

كان الأصل أن يكون النَّصّ ﴿إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾؛ بحيث يكون الفاعل ضميرًا مقدَّرًا، لكنّه عَدَلَ عن ذلك إلى هذه الصّيغة الموجودة في الآية، ولهذا العدول مزيّة ودلالة؛ هي التَّفخيمُ والتَّعظيمُ لذِكْرِ لفظ الجلالة ظاهرًا، فقد أبرز اسم الجلالة بلفظ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لإظهار هذا الاسم منَ الفخامة، ما لا يكون في الضَّمير.

إظهار لفظ الجلالة بعد إضماره، يُضْفي هالة منَ الجلال على السّياق

معنى الباء في شبه الجملة ﴿بِهَٰذَا﴾:

الباء في ﴿بِهَٰذَا﴾ للتَّعدية، وتُسمَّى باء النَّقل أيضًا، وهي عند جمهور النَّحْويّين تُرادفُ الهمزة، فإذا قلت: خرجتُ بزيدٍ؛ فمعناه: أَخْرَجْتَ زيدًا، وعلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾، تكون الباء للتَّعدية. وقد ألمح ابن عاشور هنا إلى أمرٍ ذي بالٍ، فقال: "إنَّ باء التَّعديةِ جاءَت من باء المصاحَبة على ما بيَّنه

الباء للتّعدية، وتجيء من باء المصاحبة، مع تناسي المصاحبة

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/193، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134.
(2) أسعد حومد، أيسر التّفاسير: 8/أ134.

المحقِّقون منَ النُّحاة، فإنّ أصل قولك: ذهبتُ بزيدٍ، أنَّك ذهبتَ مصاحبًا له، فأنت أَذهبْتَه معك، ثمّ تُنوسِيَ معنى المصاحبة[1].

دلالة اسم الإشارة وعلاقته بالسِّياق:

استعمال اسم الإشارة؛ للإجمال والتّفخيم

الإشارة ﴿بِهَٰذَا﴾ إلى التَّحريم المأخوذ من قوله: ﴿حَرَّمَ﴾؛ وذلك لأنَّ في إنكار مجموع التَّحريم تضمّنًا لإبطال تحريمِ معيَّنٍ ادَّعوه، وهم يعرفونه؛ فلذلك صحَّتِ الإشارة إلى التَّحريم على الإجمال[2].

معنى الفاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

لا ظلمَ أشدُّ ممَّن يفتري على الله كَذِبًا؛ ليضلّ النَّاس

في قوله تعالى ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، الفاءُ لترتيب ما بَعدَها على ما سَبَقَ من تَبكيتِهم، وإظهارِ كَذِبِهم وافترائِهم. والمعنى: إذا كانوا قد كذبُوا على الله تعالى، وادَّعوا أنَّ الله حرَّمها، فهم ظالمون مفترون، ومَن أشدّ ظلمًا ممَّن يفتري على الله كذبًا؛ ليضلّ النَّاس[3].

دلالة الاستفهام في ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾:

النَّفيُ بصيغة الاستفهام أبلغُ مِنَ التَّصريح به

خرج الاستفهامُ في هذه الجملة الكريمة عن مُقتضَى الظَّاهر - كما هو الحال في الاستفهامات الّتي تَرِدُ في كلام الله ﷻ - فالاستفهام هنا بمعنى النَّفي؛ أي: لا أحدَ أظلمُ منه، فاكتفى منَ الجواب بما يدلُّ عليه[4].بهذه الصِّيغة البليغة نفى ﷻ أن يكون أحدٌ أشدَّ ظلمًا لنفسه مِن هذا الَّذي يتقوَّل على الله الكذب؛ ليصدَّ النَّاس عن دين الله بجهله وسفهه[5]، ولا شكَّ أنَّ النَّفيَ بهذه الصِّيغة أبلغُ مِنَ التَّصريح به.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 22/9.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ134، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2708.
(4) الواحديّ، التّفسير البسيط: 8/52.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 12/189.

دلالة المجيء بلفظ ﴿أَظْلَمُ﴾ مادّة وصيغة:

صيغة المبالغة (أَفْعَل) تفيد أنَّ الشَّخص الموصوف بها، لا أحد غيره يفوقه في تلك الصِّفة؛ فأنت إذا قلت: (لا أحدَ أجودُ من حاتمٍ)، فهذا يعني أنّ حاتمًا أجودُ النَّاس، ولا يفوقه أحَدٌ آخر بهذا الجود؛ وعلى هذا الأسلوب تجري صيغة المبالغة في الأوصاف والأفعال، وأنَّ صيغة المبالغة ﴿أَظْلَمُ﴾، الواردة في هذه الآية وأمثالها مخصّصة من عموم السِّياق الَّذي وردت فيه؛ فقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، معناه: أنَّ أظلمَ المفترين والكاذبين، مَن يفتري على الله كذبًا، وكأنَّه قيل: لا أحدَ مِنَ المفترين (عموم المفترين)، أظلمُ ممَّن افترى على الله كذبًا.

صيغة المبالغة (أظلم) مُخَصَّصةٌ من مُطلَق المفترين

فصيغة المبالغة ﴿أَظْلَمُ﴾ في الآية مخصَّصة من مُطلَق المفترين، وهذا الأمر على شاكلة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: 114]، مخصَّص من عموم المانعين، فيكون أظلمُ المانعين مَن مَنعَ ذِكر الله، وعلى هذا المَنحَى؛ وهو (التَّخصيص) منَ العموم، تُفهم سائر الآيات الّتي جاءَت على هذه الشَّاكلة؛ وبالتَّالي لا يكون ثمَّة تعارض مع غيرها منَ الآيات[1].

معنى (مَن) في ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾: (مَنْ): اسم استفهام إنكاريّ، معناه: النّفي؛ أي: لا أحدَ أظلمُ ممَّن افترى على الله كذبًا[2]، وافتراءُ الكذب على الله يتعلّق بالفرائض والأحكام والحقوق والواجبات، فالضّرر فيه كبير، والانحراف بضلاله خطير، "قال المحقّقون: إذا ثبت أنّ مَنِ افترى على الله الكذب، في تحريم مباح، استحقّ هذا الوعيد الشّديد، فمَنِ افترى على الله الكذب

مَـنِ افـترى على الله كذبًا، أخذه أخذ عزيز مقتدر

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 4/74.
(2) محمد الهلال، تفسير القرآن الثريّ الجامع، سورة يونس: آية: 17.

في مسائل التّوحيد، ومعرفة الذّات والصّفات والنّبوّات والملائكة ومباحث المعاد - كان وعيدُه أشدَّ وأشقَّ. ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾ عن دين الله ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ جاهلًا بصدور التّحريم عنه تعالى؛ أي: فمَنِ افترى عليه تعالى جاهلًا بصدور التّحريم عنه تعالى مع احتمال الصّدور عنه، كان أظلمَ ظالم، فما ظنّك بمَنِ افترى عليه تعالى، وهو يعلم أنّه لم يصدر عنه"[1].

معنى ﴿مِمَّنِ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ﴾:

مَـنِ افـترى على الله كـذبًا خرج إلى دائرة سخط الله

و﴿مِمَّنِ﴾: أصلها: (مِنْ) و(مَنْ): أُدغمتِ الأُولى في الثّانية؛ فأصبحت (ممَّن)، (مِن) الأُولى: ابتدائيّة، و(مَن) الثّانية: اسم موصول بمعنى الَّذي، وتشمل المفرد والمثنى والجمع، والذَّكر والأُنثى، ومَنْ: للعاقل، وتشمل المفرد، والمثنى، والجمع؛ وهو اسم موصول، والمراد به الجنس؛ أي: كلّ مَنِ افترى على الله كذبًا، وليس المراد فردًا معيَّنًا. فالفعل قبيحٌ ومُستبشَع، وكلّ مَن فعله مهما كان وصفُه، ونوعُه، وعددُ أفراده، فإنّه يُعتبر افتراءً على الله، يُخرِج المؤمنين به إلى دائرة سخط الله، ولا أحد يمنعهم من عذاب الله، وسوء المصير لديه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفۡتَرِي ٱلۡكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ١٠٥﴾ [النّحل: 105].

دلالةُ القَصْرِ بتقديمِ شبهِ الجملةِ:

مَـن غـيّر ديـن الله، أهلكه الله وأخزاه

في قوله تعالى ﴿ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾، أفاد تقديمُ شبه الجملة بقوله: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ التَّخصيصَ والقَصْرَ، فقد قصرَ المُتأخِّرَ على المتقدِّم؛ لبيانِ عِظَمِ هذا النّوع منَ الافتراء والكذب، وهو بلا شكّ من أعظم صُوَرِ الظُّلم وأخطرِها، "قال ابن كثير: أوّل مَن دخل في هذه الآية، عَمْرو بنُ لُحَيِّ بن قمعة؛ لأنّه أوّلُ مَن غَيَّرَ دينَ الأنبياء، وأوّلُ مَن سَيَّبَ السّوائبَ، ووَصَلَ الوَصيلَةَ، وحَمى الحامي، كما ثبت ذلك في الصّحيح"[2].

(1) محمّد بن عمر نوويّ الجاويّ، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: 1/351.
(2) جمال الدّين القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/510.

معنى اللّام في ﴿لِّيُضِلَّ﴾:

المُفتري على الله كـذِبًـا، بـلـغ في الظّلم والجهل المنتهى

اللّام لام التّعليل؛ أي الغرض منَ الافتراء والكذب: الإضلال وصرف النّاس عن سبيل اللّه؛ أي: دين اللّه تعالى، وإنْ لم يعترف بذلك، "﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾، مُتعلّق بالافتراء بِغَيرِ علمٍ، مُتعلّق بمحذوف وقع حالًا من ضمير (افترَى)؛ أي: افترى عليه سبحانه، جاهلًا بصدور التّحريم عنه جلّ شأنه، وإنّما وصف بعدم العلم، مع أنّ المفتريَ عالمٌ بعدم الصّدور، إيذانًا بخروجه في الظّلم عنِ الحدود والنّهايات"[1].

دلالة (أل) في لفظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾:

مَـن أضـلّ نفسه أثـم، ومَـن أضلّ الـنّـاس فـقـد أجرم

التّعريف في لفظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ من قوله تعالى ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ﴾ تعريفُ الجنس، وقد أفاد شمولَ أفراد الجنس كلّهم؛ أي: ليضلَّ كلَّ النَّاس؛ وضلالةُ النّاس أمرٌ يستغرق عمومَ المعنيين، "قال ابن عبّاس: يريد عَمْرو بنَ لُحَيّ، لأنّه هو الّذي غيَّرَ شريعة إسماعيل، والأقربُ أن يكون هذا محمولًا على كلّ مَن فعل ذلك، لأنّ اللّفظ عامّ، والعلّة الموجِبة لهذا الحكم عامّة، فالتّخصيصُ تحكُّمٌ محضٌ"[2]، ولفظ النّاس يعني: مجموع المناوئين والمُضلِّين، كما يقع المدلول على مجموع الّذين وقع عليهم الضّلال منَ المُضلّين، بما يُنشَر مِن أباطيلَ، وما يُغيِّر مِن أحكام. وقد استوعب لفظُ النّاس المعنى في قول اللّه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: 173]، في ذكر النّاس عامّةً، بعد ذكر الخاصّة، وهم الّذين استهموا في غزوة أحد، من إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ.

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/167، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 5/199.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/167، وطنطاوي، التّفسير الوسيط: 5/199.

معنى الباء في ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾:

مَـــن تـصـدّى للبلاغ والدّعوة بغير علم، ضلّ وأضلّ

الباء الدّاخلة على لفظ (غير) في قوله تعالى ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ هي للمُلابسة؛ أي: يُضِلُّون مُنقادين للهوى، مُلابسين لعدم العِلم[1]، "فإن قيل: ما حكمةُ نفي كلّ نوع من أنواع العلم، في أمر التّشريع الدّينيّ الّذي ليس له مصدر غير وحي اللّه ورسله؟ قلنا: هي تسجيلُ الجهل العامّ المُطلَقِ عليهم عامّةً، وسوء النّيّة على مفتري ذلك لهم خاصّة، بأنّه ليس له أثارةٌ من عِلم، ولا قصد إلى شيء منَ الهدى إلى حقّ أو خير، وتسجيلُ الغباوة وعمى البصيرة على متّبعيه، بمحض التّقليد من غير عقل ولا هدى"[2].

نُكتة تنكير لفظ ﴿عِلۡمٍۗ﴾:

يفيد التّنكير أنّ الإضـــادل كـان بغير علم، فكان التّخبّط والتّيه

المراد بالعِلم في قوله تعالى ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾، الجزم المُطابِق للواقع عن دليل، وقد أفاد التّنكير التّنبيه على أنّهم فعلوا ذلك ظنًّا منهم أنّهم أصابوا فيما فعلوا بجهالةٍ وسوء عقلٍ، لا بعِلم[3]؛ وآفةُ المُتصدِّي للبلاغ أن يكون لا يدري، ولا يدري أنّه لا يدري، وقد ينطبق عليهم قول اللّه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ١٠٤﴾ [الكهف: 104].

دلالة تنكير لفظ ﴿كَذِبًا﴾:

الـكـذبُ أنـواعٌ وألـــوان، وجـمـيـعـهـا مَفسدَة وهوان

جيء بلفظ ﴿كَذِبًا﴾ نكرة في قوله تعالى ﴿مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾؛ لتشمل كلّ أنواع الكذب، أي: إنّها دالّةٌ على الشّيوع، ولتدلّ أيضا على أيِّ نوعٍ مهما كان صغيرًا أو كبيرًا، ولو قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ [الصّف: 7]؛ فالكذب في هذه الآية معرفة؛ أي: محدّدٌ بنوعٍ واحدٍ منَ الكذب[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ36.
(2) محمّد رضا، تفسير القرآن الحكيم: 8/أ126.
(3) محمّد رضا، تفسير القرآن الحكيم: 8/36 - 114 - 127.
(4) محمّد هلال، تفسير القرآن التّرّيّ الجامع، سورة يونس: آية: 17.

عِلّةُ مجيءِ القيد ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ﴾:

المُـفـتري ظـالـمٌ كـنـودٌ، والافـتراءُ جهلٌ وفسادٌ في الوجود

في قوله تعالى ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ﴾، وصَفَ الله سبحانه المُفتري بعدم العِلم، مع أنَّه عالمٌ بعدم الصُّدور؛ إيذانًا بخروجه في الظُّلم عنِ الحدود والنِّهايات؛ لأنَّه إذا كان المُفتري بغير علم يُعدُّ ظالمًا فكيف بمَن يفتري الكذب وهو عالم بذلك! وقد يسأل سائل: هو أَضَلَّ النّاسَ بغير علمٍ، ولم تكن نيّة إضلال النَّاس بعِلم؟ قيل له: إذا هو أضلَّ النَّاسَ بغيرِ علم؛ أي: هو أضلّ النَّاس بأهوائه، فهذا يُعدُّ افتراءً على الله [1] ﷻ.

الدّلالة البيانيّة في جملة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

الـضَّـلال يـزداد رسـوخًـا في النَّفس، بتكرّر أحواله ومظاهره

يجوز أن يكون تعليلًا لكونهم مِن أظلم النّاس؛ لأنَّ معنى الزِّيادة في الظُّلم لا يتحقَّق إلَّا إذا كان ظلمهم لا إقلاع عنه؛ لأنَّ الضَّلال يزداد رسوخًا في النَّفس، بتكرّر أحواله ومظاهره، ويجوز أن تكون الجملة تهديدًا ووعيدًا لهم، إن لم يُقلعوا عمَّا هم فيه، بأنَّ الله يحرمهم التَّوفيق، ويذرهم في غيّهم وعمَههم [2].

مناسبة الفاصلة لما قبلها:

الـكـذبُ ظـلـمٌ مآلـه الـضَّـلال، وآفـةٌ تـدفـع المـجـتـمـعَ للانحلال

لـمَّا كان افتراء الكذب على الله لإضلال النَّاس (ظلمًا)، ناسب هذا أن تُختم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: لا يُوفَّق للرُّشد مَن كان ظالمًا، جاحدًا لنبوَّة نبيِّه محمّد ﷺ.

فائدةُ تتابعِ المؤكّداتِ في التّذييل:

تـأكـيـد الـخـبـر بـعـدم هـدايـة الـظّـالـمـين، ردعٌ لـلـمـضـلّـين الفاسدين

في جملة التذييل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، جيء بـ﴿إِنَّ﴾ المشدّدة، والجملة الاسميّة، وتكرار ذكر لفظ الجلالة، بوقوعه مبتدأً للجملة الاسميّة، وتقديره فاعلًا مُضمَرًا للفعل ﴿يَهۡدِي﴾؛

(1) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 5/199، ومحمّد هلال، تفسير القرآن الثرّيّ الجامع، سورة يونس: آية: 17.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/أ135، و136.

لتأكيد ذلك الخبر، ولتفيد معنى التَّعليل، ومجموعُ المؤَكِّدات يزيد المعنى قوّة إلى قوّته، ويقرِّر وقوعَ الموعود به في السّياق، بما لايدع مجالًا للشّكّ، ولا مَلْمَحًا للرَّيب، فهو تعالى يقينًا لا يهدي الظَّلَمةَ منَ النّاس، مهما تغيّر الحال، أو تبدّل المآل.

بلاغة الإظهار في مَوضِع الإضمار:

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، لفظ الجلالة أعيد ذكره على خلاف مُقتضَى الظَّاهر، حيث وُضِع الاسمُ الظَّاهرُ مَوضِع الضَّمير؛ ونكتة ذلك تربية المهابة بشكل عامّ، وإيقاع الرّهبة في نفوس الظّالمين على وجه الخصوص.

تربيةُ المهابةِ والتّشديد على عدم هداية الظّالمين، مقصدٌ مهمٌّ مكين

عِلَّةُ نفيِ الهداية في ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

جيء بنفي الهداية منَ الله تعالى عنِ القوم الظَّالمين؛ لأنَّهم بسيرهم في طريق الظُّلم قد سدُّوا باب الهداية عن أنفسهم، وذَكَر سبحانه نفيَ الهداية عنِ القوم الظَّالمين دون أن ينفيه هنا عنِ الواحد منَ الظَّالمين؛ لأنَّ الظَّالمين يُعاون بعضهم بعضًا على الظُّلم، فيتكَّون منهم رأيٌ عامٌّ ظالمٌ يبرِّر الظُّلم ويرتضيه، ويشجِّع عليه، ويتعاونون فيه على الإثم والعدوان، بدل البرّ والتَّقوى وهذا عمومٌ في الظَّاهر، وقد تبيَّن تخصيصُه ممّا يقتضيه الشَّرع[1].

نفيُ الهداية عنِ الظَّالمين، قدرٌ يُجريه ربّ العالمين

بلاغة ردّ العَجُزِ على الصَّدْر:

في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، المتأمِّل في بناء نسجها اللغوي يجد لفظ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهو آخر لفظ في الكلام، قد وافق كلمة ﴿أَظۡلَمُ﴾ في صدر الجملة، وذلك ما يسمّيه أهل البلاغة ردّ العجز على الصّدر، وفيه بيانٌ لبشاعة الظُّلم وأهله، ويُضاف إلى ذلك ما بين اللفظين من جناس اشتقاق قوَّى ذلك المعنى وحسّنه في الأسماء.

بيان بشاعة الظُّلم والظَّالمين، في بلاغة التّصدير المبين

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/167، وأبو حيّان، البحر المحيط: 4/673، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2709.

نكتة التّعبير بالمضارعيّة في ﴿لَا يَهۡدِى﴾:

التّجدّد الاستمراريّ، وانتفاء الهداية عنِ الظّالمين

في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، جيء بالفعل المَنفيّ في قوله ﴿لَا يَهۡدِى﴾، بصيغة المضارع الدَّالّ على الحال دون الماضي؛ لِتُفيد التّجدُّدَ الاستمراريَّ، ليشير إلى أنَّ انتفاءَ الهدايةِ عنِ القوم الظّالمين حاصلٌ إلى الآن ومستمرّ، وكذلك لاستحضار تلك الحالة الفظيعة منَ الظُّلم والكذب، إيغالًا في التَّعجيب من شناعة فاعليها.

نوع (أل) في لفظ ﴿ٱلۡقَوۡمَ﴾:

لا هدايةَ للظّالمين المفسِدين، ولا أملَ لهم في نجاة

التَّعريف في ﴿ٱلۡقَوۡمَ﴾ تعريف الجنس، وقد أفاد شمول أفراد الجنس؛ أي: لا يهدي أحدًا منَ القوم الظَّالمين، "كائنًا مَن كان، إلى ما فيه صلاحُ حالهم، عاجلًا أو آجلًا، وإذا كان هذا حالُ المتَّصِفينَ بالظُّلم في الجملة، فما ظنُّك بمَن هو في أقصى غاياتِه"[1].

فائدة الخبر في جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

هداية الله منفيّةٌ عنِ الظّلمةِ الغاوين، والمُفترين الضّالّين

الغرضُ منَ الخبر في الجملة الكريمة التَّعليلُ والتَّقريرُ، وقد أفاد العُموم في كلِّ ظالم؛ لأنّهم بسلوكهم المشين، في طريق الظّلم المهين، قد أغلقوا باب الهداية عن أنفسهم، وكسروا جسور العودة إلى الطّريق القويم، وقد نفى الهداية عنِ القوم الظّالمين في عمومهم، ولم ينفها هنا عنِ الواحد منهم؛ "لأنّ الظّالمين يعاون بعضهم على الظّلم، فيتكوّن منهم رأيٌ عامٌّ ظالمٌ، يبرّر الظّلم ويرتضيه، ويشجّع عليه، ويتعاونون فيه على الإثم والعدوان، بدل البرّ والتّقوى، واللّه يهدي مَن يشاء إلى صراط مستقيم"[2].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/194.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2709.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(وَصَّاكُم) و(شرَّع لكم) و(أنذركم):

يـوصي الـلـه بـعـظـائـم الأمور، ويشرّع الأحكام، وينذر ممّا يُهلك

التّعبير بالوصيّة لا يكون إلَّا للأمور المهمَّة الّتي لا تستقيم إلَّا بالقيام بها، وإنَّها في أمَّهات المسائل في التَّشريع الَّتي لا يصحّ أن نغفلها. أمَّا (شرَّع) فتشمل التَّشريعات كلّها، وما فيها من تفاصيلَ صغيرةٍ. والإنذارُ لا يكونُ إلَّا مِنك لغيركَ، وتكون الوصيَّةُ منك لنفسك ولغيرك، والإنذارُ لا يكون إلَّا بالزَّجر عنِ القَبيح، وما يعتقدُ المُنذِرُ قُبْحَهُ، والوصيَّة تكون بالحَسَن، ولا يجوز أن ينذره إلَّا فيما هو قبيح، والنِّذراة نقيضة البِشارة، وليستِ الوصيَّة نقيضة البشارة[1].

(الكَذِب) و(الافتراء):

الـكـذبُ يُرخَّص فـيـه لـلإصـلاح دون الافـتـراء، فـهـو مـفـسـدةٌ محضة

الكذبُ قد يقَعُ على سَبيل الإفساد، وقد يكون على سَبيل الإصلاح، كالكذِب للإصلاح بين المتخاصِمَيْن، أمَّا الافتراء فإنَّ استعماله لا يكون إلَّا في الإفساد[2]، من ذلك إنكار اللّه ما ابتدعوه منَ الكذب والافتراء في عبادة الأصنام، وتسميتها آلهة فقال: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: 40]، وقد جمع اللّه اللّفظين في سياق واحد، على لسان موسى عليه السلام، وهو يحذّر قومه عاقبة الكذب والافتراء على اللّه، لعلّهم يَرْعَوون عن غيّهم، ويَثوبون إلى رُشْدهم، حيث قال السّياق القرآنيّ المحكم: ﴿قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ ﴿٦١﴾﴾ [طه: 61].

(الضَّلال) و(الغَواية):

الـضّـلالُ ضـيـاعُ المَسلك إلى الـهـدى، والغَوايةُ انحرافٌ عـن سـواء السّبيل

"الظَّاهر أنَّ الضَّلالَ أعمُّ منَ الغَواية، وهو أن لا يجدَ السَّالكُ إلى مقصده طريقًا أصلًا، والغَواية أن لا يكونَ له إلى المقصد طريق

(1) العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة، ص: 79، والشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 7/3988.
(2) الرّاغب، المفردات: (فرى).

مستقيم؛ ولهذا لا يُقال للمُؤمن إنَّه ضالٌّ أو غير مُهتدٍ، ويُقال له: إنَّه غَوِيٌّ غيرُ رشيد"[1].

والضّلال والغَواية كلاهما ناتج عن عَصْف الأهواء بالأنفس، ومَن تاه في دروب الضّلال فَقَدَ البوصلة الهادية إلى الصّراط السّويّ، الّذي لا يتيه في الدّروب المظلمة، ولا يضيع في شِعاب الفتن، ولا تعصِف به الرّياح الهوج، فلا يجدُ مسلكًا للهدى، ولا منفذًا للالتزام، قال تعالى: ﴿قُلْ لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأنعام: 56].

(1) الخازن، لباب التّأويل: 4/203، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/199.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»